

كلية العدد

مستقبل الدور المهني للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

أ.م.د. مصطفى حسام الدين

أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد بجامعة القاهرة

عندما شرفني الاستاذ الدكتور عماد عيسى رئيس مجلس ادارة الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بدعوتي لكتابة افتتاحية هذا العدد من الدورية العلمية التي يصدرها الاتحاد منذ عام 2007، خطر بذهني ان اغتنم هذه الفرصة لاقدم رؤية لمستقبل الدور المهني للاتحاد على مسار تطوير قطاع خدمات المكتبات والمعلومات ومؤسساته في الوطن العربي. ترتكز هذه الرؤية على فكرة مركزية هي: "اعادة تعريف الدور المهني الذي يضطلع به الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بحيث ينتقل من مرحلة كونه مجرد "مظلة تنسيقية مهنية الى مرحلة انه محرك من المحركات الاستراتيجية لاقتصاد المعرفة الرقمي في الوطن العربي".

الدوافع

وقبل أن أتناول هذه الرؤية بالتفصيل، وأعرض لبعض المشروعات التي اقترحها تنفيذًا لمحاورها، أقدم فيما يلي بعض من الدوافع التي شجعتني على طرحها في هذه الافتتاحية. أولاً: أن المشهد المعرفي، بصفة عامة، يتغير بوتيرة متسارعة، تقف فيه المكتبات وغيرها من مؤسسات المعلومات بأنواعها المختلفة أمام لحظة فارقة في تاريخها المهني، إذ لم تعد مجرد مستودعات للتراث الإنساني، بل تحولت إلى منصات رقمية تفاعلية ومراكز محورية في منظومة المجتمع المعرفي المعاصر. ثانياً: أن مؤسسات المعلومات في الوطن العربي، بصفة عامة، تواجه تحديات هيكلية وتقنية ومعرفية تتجلى في:

أ- الفجوة الرقمية، سواء ما يتعلق بالمحتوى، أو بالنفاذ، أو بالمهارات، أو بالإفادة.
 ب- محدودية الكوادر البشرية القادرة على توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والنظم مفتوحة المصدر، وغيرها، من التقنيات المعاصرة، في أداء وممارسة أنشطة وعمليات وخدمات قطاع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي.
 ثالثاً: أن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الذي تأسس في تونس عام 1986، ليكون الممثل الجامع لمهنة المكتبات والمعلومات في الوطن العربي، والذي أسهم، ضمن مسيرة حافلة بالأنشطة والفعاليات والإصدارات، في توجيه مسار هذه المهنة ومؤسساتها نحو آفاق أرحب من التطور والتميز، قد بلغ الأربعين عاماً من عمره المديد، بأذن الله، مما قد يستدعي وقفة تأملية لدوره المميّز المستقبلي في ظل التطورات والتحول الرقمية التي يشهدها المجتمع المعاصر في الوطن العربي.

رابعاً: أن فرصاً متاحة للاتحاد لممارسة هذا التحول في الدور المميّز، في ظل التغيير في الاستراتيجيات والسياسات المتبعة، في معظم البلاد العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، لمواكبة التطورات التقنية العالمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الرقمي. فضلاً عما يجري تنفيذه فعلاً من المشروعات والمبادرات الوطنية والإقليمية، إيماناً من الجميع بأن التحول الرقمي نحو مجتمع المعرفة لم يعد خياراً، بل ضرورة ملحة للحفاظ على الهوية العربية وإتاحة الوصول إلى المعرفة كحق أساسي للجميع.

المحاور

أما عن المحاور الرئيسة للرؤية التي اقترحها للدور المميّز المستقبلي للاتحاد، لينتقل من دور المظلة التنسيقية المهنية إلى دور محرك من المحركات الاستراتيجية لاقتصاد المعرفة الرقمي في الوطن العربي، فتشتمل على المحاور الآتية:

المحور الأول - التمكين الرقمي

يعني هذا المحور بثلاثة توجهات أساسية هي:

أ. تحقيق العدالة الرقمية وسد الفجوات، أي الإسهام الفعال في ضمان نفاذ ووصول الأفراد والمجتمعات العربية إلى مصادر المعلومات الرقمية دون تمييز و/أو عوائق تقنية أو مادية بما في ذلك معالجة الفجوات اللغوية والثقافية والمهارية.

ب. دمج وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بمعنى أن يتبنى الاتحاد استراتيجية تستهدف مساعدة مؤسسات المعلومات بمختلف أنواعها في الوطن العربي على الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير أنشطتها وعملياتها وخدماتها، بحيث تصبح منصات تستند إلى بيانات سحابية وخوارزميات ذكية تسهل البحث عن والنفاذ والوصول إلى البيانات والمعلومات والإفادة منها. فضلا عن الإسهام في حوكمة الذكاء الاصطناعي عبر أطر تشريعية ومهنية توازن بين استخدام التقنيات وحماية الملكية الفكرية.

ج. تعزيز وإثراء المحتوى الرقمي العربي، بمعنى أن يعمل الاتحاد كشريك أساسي في حماية الهوية الرقمية العربية من خلال اقتراح و/أو الإسهام في مشروعات تحويل المجموعات التراثية العربية المخطوطة والمطبوعة إلى الشكل الرقمي وفقا لمعايير الرقمنة والحفظ الرقمي، فضلا عن إعداد وتجهيز هذا المحتوى العربي لتلبية متطلبات محركات البحث الدلالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني - قيادة التحول نحو المعرفة المفتوحة

يعنى هذا المحور باستكمال ما بدأه الاتحاد من التوجه نحو "مبادرة العلم المفتوح" بمختلف ركائزها: الوصول المفتوح، والبيانات المفتوحة، والبرمجيات المفتوحة، ومشاركة المواطنين، وغيرها. وكذلك التعاون مع مؤسسة DataCite، والمنندى العربي للعلم المفتوح، وغيرها من أجل تمكين المتخصصين والمستفيدين في الوطن العربي من الاستفادة من مبادرة العلم المفتوح، بحيث يتجاوز الاتحاد دوره التقليدي إلى تولي قيادة العمل العربي المشترك غير الحكومي في التحول نحو المعرفة المفتوحة.

المحور الثالث - بناء العمل المؤسسي الاحترافي

يعنى هذا المحور بالتوجهات الآتية:

التوجه الأول: استكمال النقلة النوعية التي بدأها الاتحاد بأشياء و/أو تفعيل اللجان النوعية وفرق العمل المهنية المتخصصة التي تعمل على توسيع دائرة المشاركة المهنية من قبل المتخصصين من كافة أرجاء الوطن العربي في مشروعات ومبادرات نوعية تستهدف تطوير مؤسسات المعلومات العربية.

التوجه الثاني: أن يكون الاتحاد منصة لبناء الجدارات الرقمية وتنمية المهارات والقدرات العربية في مجال خدمات المكتبات والمعلومات في عصر التحول الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، وأداة البيانات البحثية، بحيث يكون لديه منصة رقمية تفاعلية تسهم في خلق مجتمع مهني دائم التعلم قادر على مواجهة متطلبات سوق العمل.

التوجه الثالث: تشجيع شباب المتخصصين وقيادات العمل المهني على الإبداع والابتكار، وتقديم حلول مبتكرة للقضايا والمشكلات التي تعوق تمكين المستفيدين من الاستفادة من الخدمات الرقمية لقطاع المكتبات والمعلومات في الوطن العربي، أو ترفع من مستوى أداء هذه الخدمات.

المحور الرابع - تعزيز الشراكات مع الشركات التقنية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني

يعنى هذا المحور بأن يتبنى الاتحاد سياسة يفتح من خلالها المجال لإقامة شراكات وعلاقات تستهدف إنشاء وإدارة مشروعات ومبادرات تسهم في التمكين الرقمي وتطوير مجتمع المعرفة العربي، وذلك مع الشركات التقنية العربية الخاصة، التي أصبح لها وجود فاعل في سوق النظم والتطبيقات والخدمات الرقمية في مختلف أرجاء الوطن العربي، وكذلك مع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتراث العربي المخطوط والمطبوع، والدفاع عن الهوية الرقمية العربية، وحقوق الملكية الفكرية، وحق المواطن في المعرفة، وحماية الخصوصية، وغيرها.

المحور الخامس - تعزيز الحضور العربي الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية المعنية بالمجال

يعنى هذا المحور بأن يتبنى الاتحاد سياسة تمكنه من الحضور العربي الفاعل، أي وجود صوت عربي واحد متفق عليه من أجل التعاون في تنفيذ المشروعات والمبادرات وعرض التجارب وتبادل المعارف والخبرات، وذلك مع العديد من المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بخدمات المكتبات والمعلومات الرقمية والاضطلاع بتنفيذ أو نشر التطبيقات التقنية المعاصرة في هذا المجال. ويقصد هنا إلا يقتصر الحضور الفاعل للاتحاد على بعض الهيئات والمنظمات مثل : الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات والمعلومات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولكن ينبغي أن يمتد إلى غيرها من المنظمات والمؤسسات

والهيئات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والدولية، منها على سبيل المثال: مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية، والمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والمنظمات الإقليمية الأوربية: المكتب الأوروبي لجمعيات المكتبات والمعلومات، ورابطة مكتبات البحوث الكبرى، وغيرها، واتحاد جمعيات ومؤسسات المكتبات والمعلومات الأفريقية، وجمعية المكتبات الآسيوية، وجمعية المكتبات الصينية، وجمعية المكتبات اليابانية، وغيرها. إن الحضور الفاعل في فعاليات هذه الجهات من شأنه أن يسهم في تطوير سياسات ومعايير مهنية موحدة، وتصميم برامج مهنية، وتنظيم مؤتمرات وفعاليات علمية ومهنية ذات تأثير عربي ودولي.

المشروعات

أما عن بعض المشروعات التي اقترحها تنفيذها للمحاور والتوجهات المشار إليها، فأعرضها باختصار فيما يلي من فقرات. ولكن قبل ذلك أود التأكيد على النقاط الآتية:

- 1- إن ترتيب عرض هذه المشروعات لا يعكس ترتيباً لأهميتها، ذلك أن كلا منها يحظى، من وجهة نظري، بالأهمية والاهتمام نفسه.
- 2- أن كلا من هذه المشروعات يخدم أكثر من محور أو توجه ولا يقتصر على واحد منها فقط.
- 3- إن تنفيذ أيها من هذه المشروعات يتطلب دراسة جدوى يُدعى للقيام بها المتخصصون وهم كثر في الوطن العربي.
- 4- أنني على يقين أن حجم تمويل بعض هذه المشروعات لن يعيق تنفيذه، في ضوء الشراكات والعلاقات التي يقيمها أو سيقمها الاتحاد مع الشركات التقنية العربية الخاصة، ومنظمات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني العربية، والمنظمات والهيئات المعنية الإقليمية والدولية.

المشروع الأول: تعريب معيار وصف المصادر واتاحتها

وهو المشروع الذي تتولى مكتبة الاسكندرية تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد، منذ 2018، بهدف إصدار نسخة معربة من المعيار من خلال تعريب مجموعة أدوات المعيار التي تتاح الآن باللغات الانجليزية، والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية والصينية، والنرويجية، والفنلندية،

وغيرها. ويعد إنجاز هذا المشروع أحد أهم المتطلبات الرئيسة لتمكين مؤسسات المعلومات العربية من تطبيق أهم المعايير العالمية المعاصرة في تنظيم المعلومات في البيئة الرقمية.

المشروع الثاني: تصميم مقرر دراسي في مجال إدارة البيانات

يعنى هذا المشروع بتصميم مقرر دراسي مناسب لأقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات العربية، يمكن مواءمته مع متطلبات الاعتماد ونظم الساعات المعتمدة. يتناول المقرر الأدوار المعاصرة لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في إدارة البيانات، ووصفها، وتنظيمها، وحفظها، وإتاحتها، وإعادة استخدامها. يغطي المقرر مفاهيم البيانات المفتوحة، ومستودعات البيانات، وخطط إدارة البيانات، وأخلاقيات البيانات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات.

المشروع الثالث: طرح دورات تدريبية متخصصة في مجال التطبيقات التقنية المعاصرة في إطار التنمية المهنية لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي ورفع مستواهم، يعنى هذا المشروع بتصميم دورات مهنية متخصصة مكثفة تتناول موضوعات مثل: معايير الرقمنة والحفظ الرقمي، وحوكمة البيانات، وإدارة البيانات البحثية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في استرجاع المعلومات، وخدمات البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وغيرها.

المشروع الرابع: ترجمة كتب في مجال إدارة البيانات وإتاحتها

يهتم هذا المشروع بأن يكلف الاتحاد فريق من المتخصصين المعنيين لترجمة أهم الكتب المنشورة والمتاحة حديثاً في مجال إدارة البيانات لاختصاصيي المكتبات والمعلومات وإتاحتها بأسعار مناسبة، بهدف توفير المعرفة العلمية التخصصية باللغة العربية، وبما يتضمنه ذلك من صياغات دقيقة للمقابلات العربية للمصطلحات في هذا المجال. وفيما يلي بعض هذه العناوين التي يمكن أن يبدأ بها المشروع:

The data librarian's handbook

Databrarianship: the academic data librarian in theory and practice

Data science for librarians

Data curation & librarianship

المشروع الخامس: إنشاء وحدة للبيانات والاحصاءات في الاتحاد

يعنى هذا المشروع بأن ينشئ الاتحاد، ضمن هيكله الإداري، وحدة متخصصة تعمل كمستودع للبيانات التي يتم جمعها من خلال جمعيات المكتبات والمعلومات والأرشيف العربية، وعبر آليات علمية معيارية موثقة وموثوقة، عن تطور خدمات المكتبات والمعلومات، ومشروعات الرقمنة، ومبادرات التحول الرقمي، وسوق النشر الرقمي، وغيرها من البيانات الصادرة عن كل بلد عربي، بحيث تعكس هذه البيانات التطور العربي في هذا المجال. وتتولى الوحدة تقديم هذه البيانات في عروض وأشكال إحصائية مناسبة، إلى جانب إجراء التحليلات والمقارنات اللازمة وإصدارها في تقارير سنوية. وفضلا عن ذلك تتولى الوحدة أيضا متابعة، والإشارة إلى، ما ينشر عن البلاد العربية في التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية في هذا الصدد، مثل: البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة اليونسكو، وغيرها.

المشروع السادس: إصدار دليل بالمواصفات التقنية والوظيفية للجيل الجديد من النظم الآلية المتكاملة

يهتم هذا المشروع بأن يوفر لمؤسسات المعلومات العربية قائمة معيارية بالخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تتوافر في الجيل الجديد من النظم الآلية المتكاملة التي تستخدمها هذه المؤسسات في إدارة الأنشطة والعمليات والخدمات التي تؤديها للمستفيدين منها في بيئات سحابية وخوارزميات ذكية وعبر منصات للخدمات. إن إصدار هذا الدليل سيساعد هذه المؤسسات على إعداد دراسات شروط فنية دقيقة عند إقدامها على الهجرة إلى الجيل الجديد من النظم الآلية المتكاملة، كما سيساعدها عن تقييم ما قد يعرض عليها من هذه النظم. الأمر الذي سيمكن مؤسسات المعلومات العربية في النهاية من تطوير خدماتها في إطار من مواكبة للتطورات التقنية المعاصرة.

وبعد، فإن هذه الرؤية، ومحاورها، وبعض المشروعات التي يمكن أن تشكل بداية لتحقيقها، تمثل من وجهة نظري نقلة نوعية للدور المهني للاتحاد، وتسهم في إحداث تغيير يليق بمؤسسات المعلومات العربية ودورها في إثراء المعرفة الإنسانية والحفاظ على الهوية الثقافية العربية.

والله من وراء القصد